

الأمن شرط دول الخليج للشراكة الاقتصادية مع الصين

توجه بكين نحو سريلانكا صورة عن طموحاتها السياسية لتشكيل نظام عالمي جديد



تدفع التطورات في منطقة الشرق الأوسط المرتبطة وثيق الارتباط مؤخرا بأزمة كورونا دول الخليج إلى إعادة مراجعة علاقاتها الدولية على المستويين الاقتصادي والأمني. وعلى الرغم من سعي هذه الدول للانفتاح على أكثر من شريك، فإنها وإن كانت تنظر للصين كقوة فاعلة يمكن لها أن تكون بديلاً للولايات المتحدة في المنطقة، إلا أنها تربط استراتيجياتها المقبلة بشروط هامة توجه بكين إلى عدم النظر فقط إلى العلاقات الثنائية على أنها مجرد شراكة اقتصادية ربحية، بل يجب أن تكون مقترنة بالتزامات أمنية تضمن أمن المنطقة والنسج على منوال تحركاتها بعدما توجهت بكين للشراكة مع سريلانكا.

لندن - اختارت دول الخليج العربي أن تفتتح على شراكة أوسع مع الصين في سياق إستراتيجية جديدة لهذه الدول تقوم على تنويع الشركاء وعدم رهن مصالحها إلى شريك واحد مثل الولايات المتحدة. وتحتاج هذه الشراكة إلى رؤية أوسع تستفيد من نموذج الشراكة الصينية مع سريلانكا التي تجمع بين المزايا الاقتصادية وماتنة الاتفاقيات الأمنية.

ويطرح التعاون مع الصين تساؤلات جديدة لا فقط على قاعدة مراعاة لمصالح الولايات المتحدة الشريك الأساس لدول الخليج، لكن وهذا هو الأهم، أن الصين تدفع نحو شراكات اقتصادية تكون أكثر المستفيدين من مزاياها دون أن تترتب عليها أي التزامات أمنية صينية أمنية تجاه الدول الشريكة، وهو موضوع يثير جدلاً ليس فقط لدى دول الخليج بل في أفريقيا أيضاً.

استفادة أحادية

تصطدم إستراتيجية الصين، في مراكمة الأرباح من شراكة غير متكافئة بين اقتصاد التين المتعاطم واقتصاديات محلية استهلاكية، مع إستراتيجية دول الخليج، وخاصة السعودية، التي تقوم على رهن الاستثمارات والصفقات الكبرى بشراكات أمنية ودبلوماسية تدفع موازين المصلحة من إيران وتركيا كخصمين إقليميين.

ويقول متابعون لاداء الدبلوماسية السعودية إن الرياض بدأت ترفض إستراتيجيتها الجديدة تدريجياً على دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. وفيما كانت الإدارات الأميركية السابقة وحكومات بريطانية تحصل على صفقات كبرى في مجال التسليح دون أي التزام بمواقف داعمة للرياض في مواجهة حملات الابتزاز والتشهير، بدأ الوضع الآن يتغير.

ودافعت في هذا السياق إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن العلاقة مع السعودية، وتحدثت ضغوط لوبيات موالية لإيران وتركيا و قطر، للاستمرار في التزاماتها تجاه السعودية ودعمها في الحرب التي تخوضها ضد الحوثيين حلفاء طهران، والأمر نفسه بالنسبة إلى بريطانيا التي بدأت تتوقف عن لعبة السير على الحبال.



وفي 2016، كان السفير السعودي في المملكة المتحدة الأمير محمد بن نواف بن عبدالعزيز قد كشف أن بلاده تستعين بمستشارين عسكريين بريطانيين للحصول على مساعدات في عملية الاستهداف وفي الجوانب القانونية في ضرباتها الجوية لمعسكرات الحوثيين في اليمن. وفي الصعب الآن أن تقبل دول الخليج الاستمرار في عقد صفقات كبرى مع الصين في الوقت الذي تقيم فيه بكين علاقات اقتصادية وعسكرية متقدمة مع إيران. وتفيد عدة تقارير إن بكين ستوظف استثمارات بقيمة 400 مليار دولار في

الصين تتجه نحو سريلانكا بدل الخليج وأفريقيا

هل هذا التدخل من أجل تقسيم البلاد؟ هل من أجل استقلالنا؟ واستدرك أنه على النقيض من ذلك، فإن السريلانكيين ينظرون إلى الاستثمار الصيني على أنه "حميد ومستحسن، لأن الصين لم تكن قط عدواً تاريخياً لهذه الدولة".

وتعنيه سياسة صينية أكثر حزماً لتشكيل نظام عالمي جديد. وقال في هذا الصدد جيهان بيريرا، من مجلس السلام الوطني في سريلانكا "عندما تتدخل الهند أو الغرب في الشؤون السريلانكية، يكون هناك شك بشأن الدافع على آسيا وتنافسها مع الصين.

ويتمثل الخطر الذي تواجهه دول الخليج في علاقة بتداعيات سياسة الصين تجاه سريلانكا في أن بكين التي فضلت بدلاً من الانغماس في الصراعات العديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن تختار تقليل مشاركتها في المنطقة. وفي مواجهة التصورات الغربية لمشاركة اقتصادية صينية أكبر من أي وقت مضى، يجادل شين تشون نيو، مدير دراسات الشرق الأوسط في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، التي يُنظر إليها على أنها أكثر مراكز الأبحاث الفكرية تأثيراً في الصين، بأن العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط وأفريقيا يمكن أن تختار تقليل مشاركتها في المنطقة.

وفي مايو، اعتبر أكثر من ربع الفرنسيين الذين استطلعت أراؤهم الصين الدولة الأكثر نفوذاً في العالم مقابل 13 في المئة في يناير الماضي. وجاءت الآراء مماثلة في ألمانيا حيث ارتفعت نسبة الإعجاب بالصين من 12 في المئة في يناير إلى 20 في المئة في مايو.

كذلك في الولايات المتحدة من 6 إلى 14 في المئة. وفي الدول الثلاث كانت لا تزال الولايات المتحدة تعتبر الأمة الأكثر نفوذاً في العالم.

وكان 53 في المئة من الأميركيين يعتبرون بريطانيا البلد الأكثر نفوذاً في أوروبا وهو رأي يؤيده فقط 8 في المئة من الألمان و6 في المئة من الفرنسيين.

وأجريت الدراسة بالتعاون مع مؤسسة "برتلسمان" في ألمانيا ومعهد مونتانيه في باريس من 9 إلى 22 يناير ومن 11 إلى 19 مايو وشملت أكثر من ألف شخص في كل بلد.

الأوسط تريد أن ترى بكين تتدخل في الترتيبات الأمنية الإقليمية وهو ما لم تبده حكومة الصين. وتعزز هذا الخطر من خلال تطلعات الولايات المتحدة للحد من التزاماتها تجاه الشرق الأوسط وتركيز الانتباه على آسيا وتنافسها مع الصين.

ويتمثل الخطر الذي تواجهه دول الخليج في علاقة بتداعيات سياسة الصين تجاه سريلانكا في أن بكين التي فضلت بدلاً من الانغماس في الصراعات العديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن تختار تقليل مشاركتها في المنطقة.

وفي مواجهة التصورات الغربية لمشاركة اقتصادية صينية أكبر من أي وقت مضى، يجادل شين تشون نيو، مدير دراسات الشرق الأوسط في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، التي يُنظر إليها على أنها أكثر مراكز الأبحاث الفكرية تأثيراً في الصين، بأن العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط وأفريقيا يمكن أن تختار تقليل مشاركتها في المنطقة.

وفي مواجهة التصورات الغربية لمشاركة اقتصادية صينية أكبر من أي وقت مضى، يجادل شين تشون نيو، مدير دراسات الشرق الأوسط في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، التي يُنظر إليها على أنها أكثر مراكز الأبحاث الفكرية تأثيراً في الصين، بأن العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط وأفريقيا يمكن أن تختار تقليل مشاركتها في المنطقة.

وفي مواجهة التصورات الغربية لمشاركة اقتصادية صينية أكبر من أي وقت مضى، يجادل شين تشون نيو، مدير دراسات الشرق الأوسط في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، التي يُنظر إليها على أنها أكثر مراكز الأبحاث الفكرية تأثيراً في الصين، بأن العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط وأفريقيا يمكن أن تختار تقليل مشاركتها في المنطقة.

وفي مواجهة التصورات الغربية لمشاركة اقتصادية صينية أكبر من أي وقت مضى، يجادل شين تشون نيو، مدير دراسات الشرق الأوسط في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، التي يُنظر إليها على أنها أكثر مراكز الأبحاث الفكرية تأثيراً في الصين، بأن العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط وأفريقيا يمكن أن تختار تقليل مشاركتها في المنطقة.

وفي مواجهة التصورات الغربية لمشاركة اقتصادية صينية أكبر من أي وقت مضى، يجادل شين تشون نيو، مدير دراسات الشرق الأوسط في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، التي يُنظر إليها على أنها أكثر مراكز الأبحاث الفكرية تأثيراً في الصين، بأن العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط وأفريقيا يمكن أن تختار تقليل مشاركتها في المنطقة.

وفي مواجهة التصورات الغربية لمشاركة اقتصادية صينية أكبر من أي وقت مضى، يجادل شين تشون نيو، مدير دراسات الشرق الأوسط في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، التي يُنظر إليها على أنها أكثر مراكز الأبحاث الفكرية تأثيراً في الصين، بأن العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط وأفريقيا يمكن أن تختار تقليل مشاركتها في المنطقة.

وفي مواجهة التصورات الغربية لمشاركة اقتصادية صينية أكبر من أي وقت مضى، يجادل شين تشون نيو، مدير دراسات الشرق الأوسط في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، التي يُنظر إليها على أنها أكثر مراكز الأبحاث الفكرية تأثيراً في الصين، بأن العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط وأفريقيا يمكن أن تختار تقليل مشاركتها في المنطقة.

لها بانها تعتمد على دبلوماسية مصيدة الديون كسمة من سمات السياسة الساعية لتطبيق مبادرة الحزام والطريق التي تحركها الطاقة والتي تضخ من أجلها مليارات الدولارات.

وقال جيمس دورسي، الخبير في قضايا الشرق الأوسط والباحث بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، إن "إعادة التفاوض بشأن الديون الصينية تشير إلى أن بكين تستخدم الديون كأداة دبلوماسية".

من الصعب أن تقبل دول الخليج عقد صفقات كبرى اقتصادية وعسكرية متقدمة مع إيران

ويشدد دورسي، على أن استعداد الصين لمنح سريلانكا قرضاً امتيازياً مدته 10 سنوات بقيمة 500 مليون دولار أميركي للتعامل مع التداعيات الاقتصادية للوباء، بالإضافة إلى تبرعات مماثلة بإمدادات طبية إلى دول أخرى في جميع أنحاء العالم، بات مثيراً للدهشة.

وحذر دورسي من أن الخطر يكمن في أن الدول في أفريقيا والشرق الأوسط مثل سوريا المنكوبة بالحرب ولبنان والمجلس ماليا والتي لم تعد قادرة على الاعتماد على المساعدة من دول الخليج التي تكافح مع المشاكل الاقتصادية الخاصة بها قد تتسرع أنه ليس لديها خيار آخر سوى اتباع خطى سريلانكا.

وأضاف أن هذا الخطر لا يستفيد فقط من تراجع صورة الولايات المتحدة، ولكن أيضاً من قدرة الصين على الحفاظ على علاقات وثيقة مع دول منطقة الشرق الأوسط دون الانغماس في الصراعات العديدة بالمنطقة.

من المؤكد أن هناك اختلافات واضحة بين دول المحيط الهندي ودول الشرق الأوسط التي تعتمد في بعض النواحي بشكل أكبر بكثير على مظلة الدفاع الأميركية المصممة لحمايتها ضد إيران. ومثل سريلانكا، استفادت دول الشرق الأوسط من الرعاية الصحية الوثيقة والتعاون في أزمة الوباء مع الصين، لكن خلافاً لسريلانكا، تواجه دول الخليج أزمة مالية ولكن ليس نقصاً فوراً في السيولة.

ومع ذلك، بحسب دورسي، فإن الخطر الذي يواجهه الصين، أن دول الشرق الأوسط والخليج إلى إحياء الاتهامات

إيران. ففي السنوات الخمس المقبلة وحدها دفعت بكين لأكثر من 280 مليار دولار لتطوير منظومة إنتاج النفط والغاز في إيران إضافة إلى القطاع البتروكيميائي. ناهيك عن 120 مليار دولار في تشييد البنية التحتية في قطاعي النقل والصناعة.

كما تسعى بكين لربط طهران بشبكة نقل طريق الحرير الجديدة. وسيتم نشر 5000 أمني في إيران لضمان حماية المنشآت الصينية. وهذا التعاون من شأنه أن يغير بصفة جذرية موازين القوة الإستراتيجية في منطقة الخليج.

وتدفع دول خليجية، كما دول أفريقية، إلى تعديل إستراتيجية الصين الحاملة لبعد احتكاري يسعى للإسماك بالاقتصادات غير المنتجة، وجعلها تقوم على شراكات متعددة أخذة في الاعتبار نموذج الشراكة بين الصين وسريلانكا.

مثال سريلانكا

تمثل الشراكة الصينية السريلانكية أحد أكبر الأمثلة على حماسة الصين لتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع الجميع، لكن على قاعدة تنفيذ مصالحها الاقتصادية والأمنية.

لقد سارعت الصين إلى مساعدة سريلانكا المتضررة من فيروس كورونا. ويتناقض هذا التحرك الصيني بل يد المساعدة لجزيرة المحيط الهندي بشكل واضح مع استجابات صينية مماثلة لاحتياجات أفريقيا.

لقد مثلت الجغرافيا أحد أهم أسباب تفضيل الصين لسريلانكا بوصفها جزيرة إستراتيجية تمتد على أحد خطوط الشحن الأكثر ازدحاماً في المحيط الهندي، كما أنها تكافئها على توقف المحادثات في المسألة نفسها مع الولايات المتحدة بعد عامين من اتهام بكين باتباع دبلوماسية مصيدة الديون.

وسمحت سريلانكا للصين في عام 2017 باستئجار ميناء هامانتوتونا الإستراتيجي لمدة 99 عاماً، بسبب عجزها عن تسديد ديونها أمام بكين. كما ضغطت بكين على سريلانكا لعرقلة اتفاقية مع الولايات المتحدة تتعلق بتمركز القوات الأميركية في المحيط الهندي بموانئ سريلانكية.

وتقضي بتقديم تسهيلات إضافية متبادلة لاستخدام الموانئ للطرفين. وبحسب المراقبين يمكن أن يؤدي التباين في سياسة الصين بمضيها نحو سريلانكا بدل أفريقيا أو منطقة الشرق الأوسط والخليج إلى إحياء الاتهامات

الوباء مصدر نفوذ بكين

في هذا الصدد مارتن كوينسين المعاون في المقر الباريسي للمركز "قبل الأزمة كان النفوذ الصيني في العالم يعتبر بمثابة فكرة مجردة". وأضاف "عندما تفكرون بالاعتماد على الصين كمصدر للكمامات والمعدات الطبية مثلاً، تتحول تلك الفكرة إلى أمر ملموس".

ويرى أن هذا التغيير سيحدث أثراً دائماً، فيما رصد هذا التحول عند كل الأجيال والتغيرات الحزبية. وفي فرنسا وألمانيا كان المستطلعون يأملون في أن تظهر حكوماتهم حزماً أكبر حيال بكين لجهة الانقلابات المناخية وحقوق الإنسان والأمن المعلوماتي، فيما كانت الأرقام أدنى في الولايات المتحدة على الأرجح بسبب النهج المتشدد لإدارة الرئيس دونالد ترامب التي تحث أوروبا على أن تحذو حذوها.

وزاد التوتر الشديد بين الولايات المتحدة والصين على خلفية الحرب التجارية، مع تفشي فيروس كورونا المستجد في العالم وحمل ترامب بكين مسؤوليته. وسلطت الدراسة الضوء على الانقسام عبر الأطلسي بشأن نفوذ بريطانيا التي خرجت من الاتحاد الأوروبي مطلع العام.

وكان 53 في المئة من الأميركيين يعتبرون بريطانيا البلد الأكثر نفوذاً في أوروبا وهو رأي يؤيده فقط 8 في المئة من الألمان و6 في المئة من الفرنسيين.

وأجريت الدراسة بالتعاون مع مؤسسة "برتلسمان" في ألمانيا ومعهد مونتانيه في باريس من 9 إلى 22 يناير ومن 11 إلى 19 مايو وشملت أكثر من ألف شخص في كل بلد.

وكان 53 في المئة من الأميركيين يعتبرون بريطانيا البلد الأكثر نفوذاً في أوروبا وهو رأي يؤيده فقط 8 في المئة من الألمان و6 في المئة من الفرنسيين. وأجريت الدراسة بالتعاون مع مؤسسة "برتلسمان" في ألمانيا ومعهد مونتانيه في باريس من 9 إلى 22 يناير ومن 11 إلى 19 مايو وشملت أكثر من ألف شخص في كل بلد.

